بشار الأسد «يعفو» عن منشقي الجيش

مصدر عسكري: روسيا زودت سوريا بصواريخ إس 300 مجاناً

صواريخ أس 300 الروسية

عناصر من الفصائل السورية المعارضة

عواصم – «وكالات»: أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي من قوات الجيش المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950.

وذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا»، أن القرار لا يشمل المتوارين عن الأنظار والفارين من وجه العدالة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال 4 أشهر بالنسبة للفرار الداخلي و6 أشهر بالنسبة للفرار الخارجي.

وكما يقضي المرسوم أيضاً بمنح عفو عام عن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم رقم 30 لعام 2007 وتعديلاته، على أن يعمل على تنفيذه منذ تاريخ صدوره.

من جهة أخرى كشف مصدر دبلوماسي عسكري لوكالة «تاس»، أن روسيا زودت مجاناً سوريا بثلاث كتائب من منظومة صواريخ «إس 300 بي إم»، تضم كل واحدة منها 8 قاذفات صواريخ.

وقال المصدر، الذي لم تكشف هويته، في 1 أكتوبر الجاري، سلمت هذه الكتائب الثلاث من منظومة «إس 300 بي إم» مع 8 قاذفات صواريخ إلى سوريا، حسب وكالة «تاس».

ووفقا للمصدر، سلمت روسيا، إلى جانب توفير قاذفات الصواريخ، أكثر من 100 صاروخ موجه سطح –جو لكل كتيبة.

وأعلنت روسيا في الشهر الماضي تسليم سوريا منظومة إس 300، بعد إسقاط الطائرة «ايل 20» الروسية عندما اختبأت طائرات إسرائيلية وراءها خلال تصدي المضادات السورية للطائرات الإسرائيلية في هجوم على سوريا.

من ناحية أخرى باتت المنطقة العازلة في محيط إدلب شبه خالية من السلاح الثقيل بعد إتمام الفصائل المعارضة المسلحة سحب الجزء الأكبر منه، عشية انتهاء المهلة المحددة لذلك بموجب الاتفاق الروسي التركي، وفق ما أكد المرصد السوري لحقوق الانسان، أمس الثلاثاء.

ويحدد اتفاق أعلنته موسكو وأنقرة الشهر الماضي، اليوم الأربعاء، كمهلة أخيرة لاتمام كافة الفصائل سحب سلاحها الثقيل من المنطقة المنزوعة السلاح والتي تشمل أطراف محافظة ادلب وأجزاء من محافظات مجاورة تحت سيطرة الفصائل المعارضة والجهادية، تقع على خطوط التماس مع قوات النظام.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن للوكالة، اليوم، إن «المنطقة العازلة باتت شبه خالية من السلاح الثقيل عشية انتهاء المهلة المحددة لذلك».

وأنهت فصائل المعارضة المقربة من أنقرة الإثنين سحب كافة أسلحتها الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح، وفق ما أعلنت وكالة الأناضول التركية ومتحدث باسمها.

وحذت الفصائل المسلحة وعلى رأسها هيئة «تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقا) حذو الفصائل المعارضة في بدء سحب السلاح بشكل غير علني في عملية استمرت ليلا، وفق المرصد السوري.

وأكد عبد الرحمن أنّ «غالبية السلاح الثقيل في المنطقة العازلة قد تم سحبه عملياً» ويتم التأكد من خلو المواقع المتبقية منه.

ولم تعلن هيئة تحرير الشام التي تسيطر مع مجموعات متشددة أقل نفوذاً على نحو تلثي المنطقة العازلة أي موقف من الاتفاق الروسي التركي منذ صدوره.

ورجّح عبد الرحمن ألا تبادر الهيئة الى «إصدار أي موقف أو تأكيد على سحب سلاحها الثقيل، على أن يحصل ذلك بحكم الأمر الواقع».

وشدد على أن «كافة الفصائل من معارضة وجهادية لا تستطيع أن تتحمل تبعات أي تصعيد قد ينتج عن عدم تطبيق بنود الاتفاق» الذي جنّب ادلب ومحيطها هجوماً واسعاً لوحت به دمشق على مدى أسابيع.

وقال مصدر محلي مقرب من هيئة تحرير الشام إن «الجميع اضطر للموافقة على المبادرة (الاتفاق) وعلى مضض لكي ينعم الأهالي بشيء من الأمن والأمان بعدما عانوا ولسنوات طويلة من حمّية النظام وحلفائه».

وأكد أن سحب الهيئة وفصائل أخرى لسلاحها الثقيل يأتي بعد حصولهم على «تعهدات تركية بأنه ليس لدى روسيا أو النظام أو إيران نية بالانقلاب على الاتفاق، وأن وجود القوات التركية ونقاطها سيحول دون أي عمل عسكري» ضد مناطق سيطرتها.

وتقع على عاتق تركيا مهمة الإشراف على تنفيذ الإتفاق من جهة الفصائل، في خطوة توقع محللون أن تكون صعبة خصوصاً في ما يتعلق بالتنظيمات المسلحة، التي عليها كذلك أن تنسحب من المنطقة المنزوعة السلاح في مهلة أقصاها منتصف الشهر الحالي، بموجب الاتفاق.

المنطقة العازلة بإدلب «شبه خالية» من السلاح الثقيل

من جهة أخرى علق أهالي المختطفين من قبل مسلحي تنظيم داعش في محافظة السويداء جنوب سورية اعتصامهم أمام مبنى المحافظة لمدة 48 ساعة.

وقال أهالي المعتصمين، في بيان صحافي أمس الثلاثاء «لقطع الطريق أمام أصحاب الفتن والصيادين بالماء العكر ووأد الفتنة في مهدها وعدم النيل من قدسية قضيتنا وعدالتها نعلق اعتصامنا لمدة 48 ساعة».

وأكد الأهالي على سلمية اعتصامهم البعيد عن السلاح، قائلين «بعد انتهاء المدة المحددة سوف نعود إلى اعتصامنا بشكل سلمي ومدني خالي من مظاهر السلاح»، داعين الهيئات المحلية والدولية والمنظمات العالمية ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني في الداخل والخارج إلى مساندة المعتصمين.

ويأتي تعليق الإعتصام بعد تهديدات قوات شيخ الكرامة أمس بالسيطرة على مبنى محافظة السويداء في حال لم تحل قضية المختطفات خلال 24 ساعة، وتتبع هذه القوات لرجل الدين الدرزي وحيد البلعوس الذي قتل منتصف 2015 وتتهم الحركة النظام السوري بالوقوف وراء مقتله.

ويختطف تنظيم داعش 21 امرأة و8 أطفال كما قتل سيدتين وشاباً من المختطفين خلال هجوم استهدف طريق السويداء الشرقي في يوليو (تموز) الماضي.

وحدد تنظيم داعش بقتل بقية المختطفين إذا لم يتم الاستجابة لمطالبة وهي دفع فدية تقدر بحوالي 30 مليون دولار، ووقف هجوم القوات الحكومية على ريف السويداء وإطلاق سراح نساء معتقلات في سجون النظام السوري.

من جانب آخر تواصلت قوافل عودة النازحين السوريين من لبنان والتي تحمل أعداداً قليلة من اللاجئين، خلال الأيام الماضية، نزوحها إلى قرى ومناطق سورية كانت شهدت معارك ضارية بين قوات النظام السوري وحزب الله وميليشيات إيرانية ضد فصائل المعارضة.

وأعلن مدير الأمن العام اللواء عباس إبراهيم، عن العمل على مصالحة بين عشائر القصير «البلدة السورية التي خاض فيها حزب الله أولى معاركه، عندما بدأ تدخله العسكري في سوريا وسيطرت عليها ميليشياته بعد تهجير أهلها عام 2013، من أجل تسهيل إعادة حوالي 40 ألف نازح سوري من عكار».

ووصف مراقبون تصريحات مدير الأمن العام بالمفاجأة، سيما أن الأمر يطرح ليس فقط العودة إلى القصير وإنما انسحاب ميليشيا حزب الله من سوريا، حيث تتمركز قواته العسكرية، لافتين إلى أن أنباء تردد منذ أشهر قليلة عن انسحاب ميليشيا حزب الله من منطقة القصير، إلا أنه تبين عدم صحتها بعد خلافات «روسية– إيرانية» في سوريا، حصلت بسبب المساعي الروسية لسحب الميليشيات التابعة لإيران من عدة مواقع، ومنها القصير، قرب الحدود «السورية– اللبنانية»، دون تنسيق مع الجانب الإيراني، كما تبين لاحقاً أن مسلحي ميليشيا حزب الله لايزالون في مواقعهم في القطاعين الغربي والجنوبي من ريف حمص وحول مطار الضبعة.

وكان مدير الأمن العام اللبناني، تحدث عن أن «الحل لأزمة النازحين بدأ بشكل جدي مع بدء عودتهم بشكل جماعي إلى سوريا وآلية العودة المتبعة حالياً لا يمكن وصفها بالبطيئة». وحول سؤال عن النازحين الذين يتم رفض عودتهم من قبل النظام السوري، قال عباس إبراهيم، إنه «قد يكون هناك في المستقبل القريب أو المتوسط عفو عام عن كل السوريين الذين يرغبون بالعودة إلى سوريا ونحن نراهن على هذا الموضوع».

ونقلت صحيفة الوطن السعودية، أمس الثلاثاء، عن الناشط السياسي السوري، أحمد القصير، قوله إن ما تردد عن عودة أربعين ألفاً من مهجري القصير أمر مبالغ فيه، كما أن الحديث عن عفو عام حديث بالعموم ومنذ سنوات يروج له دون أي تنفيذ له على الأرض، مضيفاً «لو أن خطوة إعادة أهالي القصير إلى منطقتهم جدية، لكانت تمت إعادة المهجرين منها من أهلها الذين يتواجدون في دمشق وغيرها من المناطق السورية قبل إعادة اللاجئين من الخارج، كما أن الحديث عن مصالحات بين عشائر القصير أمر مستغرب، خاصة أن القصير ليس فيها عشائر وإنما عائلات، وفيها تنوع سكاني وطائفي مثل تنوع سورية، لذلك الحل فيها يقتضي حلاً لأزمة سوريا»، مؤكداً أن «الحل في البداية والنهاية لابد أن يبدأ من القصير».

وكانت بلدة عرسال أول منطقة حدودية مع سوريا شهدت انطلاق دفعات عدة من النازحين، لاسيما في اتجاه قرى القلمون الغربي، إلا أن نسبة المغادرين حتى الآن بلغت نحو 2500 من أصل 60 ألفاً أي بمعدل 5 في المئة يتوزعون عشوائيا على 130 في عرسال وإعادة أكثر من 500 آلية وسيارة تابعة للنازحين إلى مناطقهم وقراهم، ما خفف من زحمة المرور والآليات في شوارع البلدة.

الأردن: الجيش ينظم مؤتمراً دولياً يبحث مواجهة الإرهاب

القائد العام للقوات المسلحة الأردنية الملك عبدالله الثاني

عمان – «وكالات»: انطلقت في العاصمة الأردنية عمان أمس الثلاثاء فعاليات «المؤتمر الدولي لمكافحة التطرف العنيف».

وتنظم القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية بالتعاون مع جهات أمريكية المؤتمر الذي يستمر ليوم واحد.

ويشارك في المؤتمر عدد من العسكريين والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمنظمات المدنية من الأردن ودول أجنبية.

وقال آمر كلية الدفاع الوطني التابعة للجيش الأردني، العميد الركن عبد الله شديفات، في كلمته الافتتاحية، إن «ظاهرة التطرف عابرة للحدود وتحتاج إلى تكاتف وتكثيف للجهود بشكل شمولي».

وتحدث عن المركز العسكري لمكافحة التطرف والإرهاب الذي افتتحه الجيش الأردني العام الماضي، وقال إنه «يهدف لمواجهة العصابات الإرهابية على المدى البعيد فكرياً من خلال المساهمة في توعية المجتمع».

أنباء عن استقالة مستشار للرئيس التونسي السبسي

تونس – «وكالات»: أفادت تقارير إعلامية في تونس أمس الثلاثاء، باستقالة المستشار السياسي لرئيس الديوان السياسي للرئيس الباجي قايد السبسي وسط أزمة صامتة تحيط بالرئاسة.

وأوردت التقارير أنباء عن استقالة المستشار سليم العزابي أحد أبرز القياديين بحزب «حركة نداء تونس»، الذي يقود الائتلاف الحكومي، ولم يتسن الحصول على تعليق من الرئاسة التي التزمت الصمت، كما لم تقدم على الفور معلومات أو تفاصيل عن أسباب الاستقالة.

وتحيط بقصر الرئاسة أزمة لم تعد خافية منذ إعلان السبسي في سبتمبر الماضي نهاية التوافق مع حزب حركة النهضة الإسلامية الشريك في الحكم، على خلفية تضارب وجهات النظر حول مصير الحكومة الحالية.

ويطالب نداء تونس، الذي أسسه السبسي عام 2012 وفاز معه بانتخابات 2014، بتنحي حكومة يوسف الشاهد القيادي في الحزب بدعوى فشلها في حل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

احتياطات أمنية مشددة عقب القبض على الإرهابي هشام عشماوي

مصر: مقتل 10 إرهابيين في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة في سيناء

عناصر من الجيش المصري في سيناء

القاهرة – «وكالات»: أعلنت السلطات المصرية أن 10 عناصر إرهابية لقوا مصرعهم في تبادل إطلاق نار مع قوات الأمن في منطقة العريش بمحافظة شمال سيناء.

وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته إنه «وردت معلومات لقطاع الأمن الوطني تفيد اتخاذ 10 عناصر إرهابية من إحدى المزارع المهجورة بمنطقة العبور بالعريش (جنوب شرق) مأوى لهم واعتزامهم القيام ببعض العمليات العدائية فقامت قوات الأمن بمداهمة تلك العناصر بالمزرعة المشار إليها ما أسفر عن مصرعهم جميعا عقب تبادل لإطلاق النيران».

وأضاف المسؤول أنه «عثر بحوزتهم على 3 بنادق آلية وبندقيتي صيد (خرطوش) وعبوتين ناسفتين وكمية كبيرة من الذخائر».

وتأتي هذه الحادثة غداة إعلان الجيش المصري عن مقتل 52 إرهابياً في سيناء في مواجهات مع القوات المسلحة والشرطة في إطار العملية الواسعة ضد الفرع المصري لتنظيم داعش في سيناء التي بدأت في فبراير الماضي.

ولم يحدد البيان تاريخ هاتين العمليتين لكنه قال «إن الجيش تكبد 3 قتلى».

من ناحية أخرى كشفت مصادر أمنية مصرية، أن قيادات تنظيم الإخوان الإرهابي أبدت انزعاجها من عملية القبض على الإرهابي هشام عشماوي، خشية ظهور الحقائق والأسرار التي تكشف دور الإخوان والدول الممولة للإرهاب في المنطقة العربية، ما يؤكد احتمالية قيامهم بعمليات مسلحة خلال الساعات المقبلة.

وأشارت المصادر، إلى أن وزارة الداخلية المصرية رفعت استعداداتها للدرجات القصوى، عقب القبض على الإرهابي هشام عشماوي بالتنسيق مع الأمن الليبي.

وأوضحت المصادر، أن قوات الأمن كثفت تواجدها في محيط المؤسسات السيادية، والمواقع الحيوية، والكنائس القبطية، وأقسام الشرطة، والسجون التي يقبع بها مختلف قيادات وعناصر الإخوان والموالين لهم، والتنظيمات التكفيرية الداعشية المرتبطة بالجماعة، للتعامل مع كافة الاحتمالات والتهديدات.

وأضافت المصادر، أن عمليات التأمين والحماية يشارك فيها عناصر من قوات الجيش المصري، ورجال الأمن الوطني، وضباط الأمن العام، وبمشاركة تشكيلات من الأمن المركزي، وضباط الحماية المدنية.

وذكرت المصادر، أنه تم إقامة أكبر قدر من الكمائن الثابتة والمتحركة، ورفع حالة الاستعداد واليقظة الدائمة، في الكمائن التي تم استهدافها من قبل العناصر الإرهابية والمسلحة، وتشديد التأمين على مداخل ومخارج المحافظات، والكتل السكانية.

ولفتت المصادر، إلى أن قوات مكافحة الإرهاب، كثفت من انتشارها مع فرق القناصة، في محيط عدد من المناطق التي يحتمل تمركز العناصر التكفيرية بها، مثل محافظات المنيا، وفنا، والأقصر، بصعيد مصر، والدقهلية، والشرقية بدلتا مصر، وأطراف القاهرة الكبرى.

وأشارت المصادر، إلى أنه تم تشديد الرقابة على الشقق المفروشة، والمزارع والمنشآت الكائنة بالأماكن الصحراوية، لفحص المقيمين بها، وتستخدمها العناصر الإخوانية كأوكار ومعامل لتخزين السلاح وتصنيع المتفجرات، والاختباء بها بعيداً عن أعين أجهزة الأمن، والتدريب على استخدام الأسلحة النارية لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف رجال الشرطة.

ووفقاً للمصادر، فإن عملية التأمين شملت مناطق محافظة سيناء، نظرا لتمركز عناصر تابعة لجماعة «جند الإسلام»، الموالية لتنظيم القاعدة، حيث تم تأمين كافة المداخل والمخارج لسيناء من خلال قوات الصاعقة والتدخل السريع، والمدرعات والمركبات الناقلة للجنود، وزيادة تأمين الوحدات الموجودة على أطراف مدن مثلث إرهاب سيناء في رفح والشيخ زويد والعريش والقرى التابعة لهم.

من جهة أخرى قضت محكمة عسكرية مصرية، الإثنين، بإعدام أربعة متهمين، والسجن المؤبد 25 عاما، لـ16 آخرين في القضية المعروفة إعلاميا بـ«داعش ولاية الجيزة»، حسب ما أكد مسؤول عسكري.

وقضت المحكمة بالسجن ما بين 5 و15 عاما لـ15 متهما، والبراءة لـ17 متهما آخرين.

وأدين المتهمون بـ«استباحة قتل النفس وتخريب الممتلكات العامة» في القضية التي يرجع تاريخها إلى العام الماضي.

وقال المسؤول العسكري إن «كافة الإجراءات القضائية العادية مثل الطعن تسري على أحكام المحاكم العسكرية»، ما يعني أن للمتهمين حق الطعن أمام المحكمة العليا للطعون العسكرية.

ونقل موقع صحيفة «أخبار اليوم» الحكومية عن رئيس المحكمة العسكرية أن «المتهمين استخدموا السلاح، والمفرقعات، والقنابل وأسفرت جرائمهم عن مقتل 20 من رجال الشرطة وآخرين وتخريب للممتلكات العامة».